الفصل الأول

مقدمة
Introduction

لماذا تفعل الدول ما تفعله في تعاملها مع الدول الأخرى؟ يقع هذا السؤال في موقع القلب من معظم جوانب الخطاب والتحليل اللذين تم التركيز عليهما في العلاقات الدولية، وهو السؤال الذي ننشد الإجابة عليه في هذا الكتاب. ويمكن للإجابات عن هذا السؤال أن تكون مثمرة، ونحن نرى أن هذه الإجابات تنطوي على أربعة تطبيقات.

أول هذه التطبيقات: يخص السياسات الفردية التي تختارها الدول، والتي تعد محور كثير من الأعمال التي تتناول السلوك الدولي. ولقد تم إنجاز عمل قيم، على سبيل المثال، حول سبب اختيار الدول لبدء الحروب، الحروب التي قد تقتل ملايين الأشخاص. ولماذا تختار الدول أن تفرض عقوبات قد يكون من شأنها أن تتسبب في معاناة المواطنين الأبرياء في دولة أخرى؟ لماذا تدخل الدول في تحالفات؟. تركز تلك الأنواع من الأسئلة على القضايا التي تؤثر على حياتنا بشكلٍ مباشر والتي تثير اهتمامات الدارسين وصانعي السياسة. ومن ثم، فقد أمضينا، بوصفنا مجتمعاً بحثياً، قروناً في استقصاء أسئلة من هذا القبيل، وبينما نعلم الآن قدراً كبيراً عن أسباب مثل هذه السلوكيات، إلا أنه يتبقى الكثير لنتعلمه.

أما التطبيق الثاني: فيختص بالعلاقة بين سياسات الدولة في موقف محدد أو في وقت محدد. فالسياسات هي الأدوات التي تستخدمها الدول للحصول على ما تريد. فلماذا تختار الدول سياساتٍ معينة؟. فعلى سبيل المثال، لماذا قد تختار دولة فرض عقوبات على دولة أخرى بدلاً من مهاجمتها؟ ولماذا قد تزيد دولة من معوناتها الخارجية وتقلل في الوقت ذاته من إنفاقها العسكري؟ لماذا تلجأ الدولة إلى فض تحالفها مع دولة أخرى وتقلل من حواجزها التجارية معها؟. وهكذا، فإن كل أفعال السياسة الخارجية هي عبارة عن مسألة خيارات يتخذها قادة الدول (أو المنظمات من غير الدول nonstate). وغالباً ما يكون لدى هؤلاء القادة العديد من الخيارات للتعامل مع أي قضية معينة، ونحن نود أن نعرف ما الذي يؤثر على الخيارات المعينة التي يصنعونها؟

ويتعلق **التطبيق الثالث** بالخيارات التي يتخذها القادة بين مجموعات متشابهة من السياسات في مواقف مختلفة.

فعلى سبيل المثال، الولايات المتحدة صديقة للدنمارك وإسرائيل، وهما دولتان لهما نفس التعداد السكاني تقريباً ولديهما مستويات متشابهة من الثراء.[١] ولكن على الرغم من ذلك، يوجد بين الولايات المتحدة والدنمارك تحالف عسكري رسمي ولكن لا يوجد مثل هذا التحالف بينها وبين إسرائيل. ولا تعطي الولايات المتحدة للدنمارك أية معونات خارجية بينما تتلقى إسرائيل ما يقرب من ثلاثة مليارات دولار من الولايات المتحدة سنوياً. لماذا توجد هذه الاختلافات في السياسات؟ وقد تتضح الإجابة على هذا السؤال في العديد من الأمثلة. وهذا لا يعفينا من ضرورة تطوير شروحات منظومية وقابلة للتعميم لمثل هذه الملاحظات. إذ إن التفسير استناداً على الحجم والثروة والصداقة فقط ليس بمقدوره أن يفسر الاختلافات في سياسة الولايات المتحدة تجاه كلٍ من الدنمارك وإسرائيل .

أما **التطبيق الأخير**: فمنوطٌ به تزويدنا بفهم العلاقات بين السياسات. وعلى سبيل المثال، إذا قرر قائد استخدام العقوبات كأداة للسياسة الخارجية لبلاده، فهل يعني ذلك أن احتمالية الصراع سوف تتناقص بناءً على ذلك؟ وهل يؤدي الدخول في تحالف إلى زيادة أو نقص في الإنفاق على الدفاع؟ هذا ويتطلب فهم العلاقة بين السياسات وبعضها أن نفهم السبب الذي يجعل الدول تتبع سياساتها تلك، الأمر الذي ينبغي أن يساعدنا بدوره على فهم قابلية خيارات السياسة الخارجية للإحلال. وفي هذا الكتاب سوف نقدم طريقة لدراسة السياسة الخارجية من شأنها أن تقدم إجابات تتعلق بجميع التطبيقات الأربعة.

إننا نحاول أن نجاوب على أول سؤال تم طرحه فيما سبق في هذا الفصل عن طريق عمل ثلاثة أشياء في تحليلنا والتي تعتبر غير شائعة في مناهج دراسة العلاقة الدولية.

أولاً: نرى أفعال الدول على أنها مكونات لملفات portfolios، تتألف من جميع سلوكيات سياساتها الخارجية. إننا لا نركز حصرياً على سلوك الصراع، أو سياسة التجارة، أو مخصصات المعونة الخارجية، كسياسات غير مترابطة يمكن أن يتم مناقشتها وتحليلها بدون الإشارة أو الرجوع إلى سياسات أخرى، وذلك على الرغم من أن نظريتنا لديها الكثير الذي يمكنها قوله بشأن تلك السياسات المنفصلة. ولكن عوضاً عن ذلك، نرى دولةً ما تنشئ حزمة من السياسات —التي سوف نسميها ملفات— والتي صممت، في إطار خليط، لتحقيق الأشياء — أو المخرجات — التي تريدها الدولة.

ثانياً: إننا نتبنى منظوراً عاماً للسياسة الخارجية تم تصميمه ليطبَّق على كل الدول في كل الأوقات. وينصَّب تركيزنا على عددٍ قليل من المتغيرات المستقلة وآثارها العامة. فعلى سبيل المثال، وبينما لا ينصب التركيز الأساسي للنظرية على شرح سياسة ألمانيا الخارجية في سنوات ما بين الحربين أو السياسة الخارجية الأمريكية أثناء الحرب الباردة، إلا إننا سوف نوضح أن نظريتنا يمكن أن تطبق على سياسات دول معينة.

ثالثاً: بعكس الكثير من التنظير حول العلاقات الدولية، فإننا نفترض أن الدول تتبع هدفين عامين في

سياساتها الخارجية. وعلى نحو مشابه، يجادل منظرو العلاقات الدولية بأن الدول يمكن تحليلها كما لو كانت تريد شيئاً واحداً – وهو أكبر قدر من الأمن. بيد أننا سوف نفترض أن الدول تريد أن تحمي أشياءً ذات قيمة بالنسبة لها، وأنها سوف تحاول أن تغير أشياءً لا تروق لها في النظم الدولية. ولأن قدرة أي دولة، بغض النظر عن مدى قوتها، على إنجاز ما تريده تعتبر محدودة، فإنه يتحتم على القادة صنع الخيارات أو البدائل. فيجب على القادة أن يقرروا ما إذا كانوا يريدون حماية شيء ما من الأشياء التي يحبونها، أو يحاولون أن يفرضوا إحداث تغيير في بعض المواقف بشكل يتفق مع تفضيلاتهم. وهذا هو الخيار الذي نسعى إلى فهمه وشرحه في هذا المجلد.

وتعتمد النظرية المقدمة هنا على نموذج رياضي بسيط نسبياً. ولأن كثيراً من القراء قد يصيبهم الضجر بسبب العرض الفني للنموذج، فإننا سوف نرجئ ذلك حتى الفصل الخامس. إننا نُقدِّم للقارئ المفاهيم والمقولة العامة للنظرية في الفصل القادم، الذي سوف نعرض فيه نصاً غير رياضي لنظرية السلعتين بصورة أكثر تكاملاً. وهناك سوف نطلب من القارئ أن يفكر في العلاقات الدولية بصورة مختلفة عن المناهج الأخرى. ومن ثم، يمكننا أن نشرع في هذا التقديم بصورة واضحة مستخدمين هذا الفصل، لتحقيق المهام التالية:

أولاً: لتقديم فكرة ملف السياسة الخارجية، والتي تعني مجموعةً من السياسات تتبناها دولة لتلبية أهداف سياستها الخارجية. وتمثل التغيرات في ملفات السياسة الخارجية لدولة المتغير الرئيس الذي يتم شرحه بواسطة نظريتنا.

ثانياً: إننا نريد بالطبع أن نبرز ما يميز نظرية السلعتين، وأن نعرض الافتراضات الأساسية التي نقوم بإنتاجها.

ثالثاً: أما مهمتنا الثالثة في هذا الفصل فهي أن نبرز عناصر مقاربتنا التي تميزها عن نظريات أخرى أكثر تقليدية في حقل العلاقات الدولية.

ملفات السياسة الخارجية

يعد الاعتقاد بوجوب اعتبار سلوكيات السياسة الخارجية لدولةٍ ما، وهي السياسات الفردية التي تتبناها تلك الدولة سعياً وراء مصالحها، بمثابة حزمة من السياسات، ويعد إحدى الحقائق المركزية المقررة لنظرية السلعتين والتي تميزها عن الطرق الأخرى للتفكير في العلاقات الدولية. وبعبارةٍ أخرى، تخلق الدول ملفات السياسة الخارجية الخاصة بها لتحقيق الأشياء التي تريدها، آخذةً في الاعتبار القيود الموجودة.

ولنأخذ بعين الاعتبار بعض الأفعال التي اتخذتها الولايات المتحدة خلال السنوات العشر الأخيرة أو ما يزيد في تعاملها مع الدول الأخرى:

١- في معظم التسعينيات من القرن العشرين دعمت الولايات المتحدة توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي- الناتو NATO – عن طريق الاعتراف بالدول التي كانت أعضاء في حلف وارسو Warsaw Pact السابق.

لقد كان ذلك الدعم أساسياً في إنجاح المفاوضات التي أسفرت عن انضمام بولندا، وجمهورية التشيك، والمجر إلى الناتو في الثاني عشر من مارس عام ١٩٩٩م.

٢- وفي الثاني من أبريل ١٩٩٦م، قرر وزير الدفاع وليام بيري William Perry أن ليبيا كانت تبني منشآت تحت سطح الأرض لإنتاج الأسلحة الكيميائية وحذر من أن الولايات المتحدة قد تستخدم القوة، إذا لزم الأمر، لوقف هذه الإنشاءات، وأنها لن تسمح لتلك المحطات بالعمل. وقد قامت ليبيا بتعليق العمل في المنشأة في الحال، ولكن بعد التوسط الدبلوماسي لرئيس مصر حسني مبارك، وافقت ليبيا على عدم استئناف العمل في هذه المنشآت.

٣- وفي الثلاثين من أبريل ٢٠٠١م، أعلنت الولايات عن صفقة سلاح كبيرة مع تايوان. وافقت الولايات المتحدة على بيع أربع مدمرات من الطراز Kidd، واثنتي عشرة طائرة مضادة للغواصات من الطراز P3 Orion وثماني غواصات تعمل بالديزل.

٤- وفي ربيع ٢٠٠١م، عكست الولايات المتحدة سياستها المعارضة، والتي دامت لفترة طويلة، لانضمام جمهورية الصين الشعبية لمنظمة التجارة العالمية (WTO). وفي العاشر من نوفمبر ٢٠٠١م، رحبت منظمة التجارة العالمية بالصين كعضو بها.

٥- وفي الخامس من يناير ٢٠٠٢م، أعلنت الولايات المتحدة أنها قد لا تنقذ الأرجنتين من أزمتها المالية، وذكرت الولايات المتحدة أنها تريد أن تتجنب أن تكون "رجل الإطفاء firefighter المالي". وقد ألقى الرئيس الأرجنتيني إدوارد دوهالدي Eduard Duhalde اللوم فيما يتعلق بالوضع الأرجنتيني على النموذج الاقتصادي الأمريكي، الذي تدعمه واشنطن، والذي يؤكد على اللامركزية والحد من السيطرة الحكومية. وفي ١٥ يناير، حذر الرئيس جورج بوش Bush الأرجنتين كي لا تتعلل بظروفها الصعبة للتراجع عن إصلاحات السوق الحرة الخاصة بها. وفي الحادي والثلاثين من يناير، قطعت الولايات المتحدة المعونة الخارجية عن الأرجنتين بسبب "أنها فقط لم تقم بعملية الإصلاح" طبقاً لتعبير وزير المالية بول أونيل Paul O'Neill.

٦- وفي الرابع عشر من يناير ٢٠٠٢م، أعدت الولايات المتحدة والفلبين عملياتٍ عسكريةٍ مشتركة ضد جماعةِ أبو سيِّاف، وهي جماعةٌ إسلاميةٌ متطرفة لها صلاتٌ بتنظيم القاعدة. وقد تم الاتفاق على خطة بين الدولتين والتي بموجبها تم إرسال ستمائة وخمسين جندياً أمريكياً إلى الفلبين في غضون أسابيع.

٧- وفي الحادي عشر من أبريل ٢٠٠٣م، أعلنت حكومة الولايات المتحدة عن أنها قد توصلت إلى تسوية مع فريق نيويورك يانكيز New York Yankees التي تفرض على فريق البيسبول دفع غرامة قدرها خمسة وسبعون ألف دولار أمريكي لانتهاكه العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد كوبا من خلال التفاوض حول عقد مع أحد لاعبي البيسبول الكوبيين.

لم نختر هذه الأفعال لكونها استثنائية ولكن لأنها عادية وتشكل أمثلة جيدة للعناصر التي تُكوِّن ملف السياسة الخارجية. وقد كانت قضية سياسات التحالف، والقرارات بشأن المعونة الخارجية، وشؤون سياسة التجارة، والخطوات المتخذة لجعل قانون الحظر القائم منذ زمن بعيد نافذاً، من بين الأمور التي مُثِّلت من بين تلك الأفعال. وبينما كانت بعض هذه الإجراءات روتينية أو تمت من قبل مسؤولين لا يحتلون أعلى المناصب في التدرج البيروقراطي، إلا أن بعض الإجراءات الأخرى كانت قرارات اتخذها قادة الولايات المتحدة. وقد كان من ضمن أهداف هذه الأفعال دولاً صديقة للولايات المتحدة كما شملت دولاً معاديةً لها. بعبارة أخرى، تعكس هذه الأمثلة خيارات الأفعال التي يمكن أن نتوقع أن تتخذها دولة عظمى في إطار سعيها لتحقيق مصالحها خلال أي فترة معينة.

كانت هذه الإجراءات هي عناصر ملف السياسة الخارجية الأمريكية. لقد اختارت الولايات المتحدة السياسات (وغيرها من السياسات التي لم تذكر هنا) من بين جميع الأفعال المتاحة لها؛ وذلك من أجل خلق المجموعة الأفضل من الترتيبات الدولية المرغوبة في ظل الظروف القائمة. وينطوي هذا الأمر على أشياءٍ عدة.

أولاً: يعني هذا الأمر أن الولايات المتحدة أرادت أن تغير بعض الأشياء التي لا ترغب في وجودها في العالم، مثل النظام السياسي في كوبا. كما أن الغرض من بعض الإجراءات الأخرى، مثل صفقة السلاح مع تايوان، يتمثل في فرض أو تدعيم نتيجة قائمة. ونحن نفترض أن الولايات المتحدة كان لديها بعض التفضيلات التي حاولت تحقيقها من خلال تلك الأفعال.

وقد تمثل **التطبيق الثاني** في استخدام جميع هذه الأفعال للموارد: فلقد تطلبت بعض الإجراءات وقتاً حتى يتم التوصل إلى قرار أو حتى يتم تنفيذ هذا القرار؛ واستلزم البعض الآخر بعض الأموال، وتطلب البعض الآخر توسيع ضمانات الأمن الأمريكية، واستلزم بعضها الآخر نشر القوات العسكرية في أماكن خطرة. لكن لا يوجد أي إجراء مجاني، أو بدون ثمن. فإذا كانت الولايات المتحدة، أو أي فاعل، تتسم بالعقلانية فيتوجب عليها قبل اتخاذ فعل ما، أن تقرر أن إنفاق مواردها المحدودة على سياسة معينة يعد فكرة جيدة. وهذا يعني أن الفاعل يجب أن يحدد شيئين صحيحين. فلكي تقوم الولايات المتحدة، أو أي فاعل، بفعل شيء ما، لا بد أن تقرر:

أولاً: أن الفوائد المتوقعة من إنجاز هذا الفعل لابد أن تتخطى التكاليف المباشرة المتوقعة له: إذ لابد أن تكون القيمة المتوقعة أعلى من تكاليف العملية. فإذا كانت التكاليف أعلى من الفوائد فمن الأفضل ألا يقوم الفاعل باتخاذ هذا الإجراء وبذلك لا يتم اختياره.

لقد أعدت الولايات المتحدة لإرسال ٦٥٠ جندياً إلى الفلبين وذلك لأنها توقعت وجود فائدة في عمل ذلك، وقد كانت هذه الفائدة أكبر من التكاليف المالية والمخاطر التي تهدد الحياة التي قد انطوت عليها عملية إرسال هؤلاء الجنود إلى الفلبين.

أما **الشرط الثاني** اللازم تواجده هو أن تكون الفوائد المتوقع وجودها نتيجة لهذا العمل أكبر من تكاليف الفرصة البديلة. بمعنى أن الولايات المتحدة، أو أي فاعل آخر، تقوم بوضع مواردها المحدودة في سياسة واحدة محددة، وهي مثلاً السياسة (أ)، بدلاً من وضعها في أي سياسة أو سياسات أخرى، وذلك لأن الفوائد المتوقعة تكون أكبر في حالة السياسة (أ).

هذا وتكون السياسة المنتقاة هي أفضل سياسة متاحة في ذلك الوقت لتحقيق أهداف الفاعل. ومن ثم فقد قررت الولايات المتحدة أن ترسل ٦٥٠ جندياً إلى الفلبين وليس إلى كوبا.

أما **التطبيق الثالث** فيتمثل في رؤيتنا للدول وكأنها تنتقي من قائمة السياسات المتاحة حزمة السياسات التي تلائم احتياجاتها وأهدافها في وقت محدد على أفضل وجه، آخذةً بعين الاعتبار تفضيلاتها والقيود المفروضة عليها. فكما يقوم الفرد باستهلاك مجموعة من السلع التي صممت لتلبية مدى معين من المتطلبات، والتي تخضع لحدود ثروة الفرد، تقوم الدول بتبني ملفات سياسات لتعظيم الفائدة التي تحصل عليها من البيئة السياسية العالمية، بيد أنها تخضع للقيود التي فرضتها مواردها المحدودة والنظام الدولي.

سوف نقوم خلال معظم أجزاء هذا العمل بتحليل سلوك السياسة الخارجية كملف سياسات. ومن خلال تناول الأمور بهذه الطريقة، يمكننا تمثيل سياسة الدولة الخارجية كنقطةٍ يمكن تحديدها في مجال ذي بعدين. (سوف يتم تعريف هذين البعدين كلما تقدمنا في عرض النظرية). ويسمح لنا هذا الأمر بعمل تعميم بشأن سلوك السياسة الخارجية عبر الدول وعبر الزمن. ويعد هذا الأمر على درجةٍ عالية من الأهمية بالنسبة لعملنا؛ إذ إننا نريد أن ننظر إلى آثار التغيرات في العوامل البيئية – مثل زيادة قدرة الدولة – على العديد من جوانب سلوك الدولة. ويمكننا تحليل عدد كبير من الدول بشكل متزامن. والأهم من هذا وذاك، أن يكون بمقدورنا أن نقول شيئاً حول الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها التغيرات في الموارد المخصصة لسياسةٍ واحدة على الموارد التي يتم تخصيصها لسياسة أخرى. كما أننا نود أن نتناول قضية كيف يمكن أن نتوقع أن الملفات قد تتغير في حالة تغير أهداف الدولة.

إن الرأي الذي يقول إن السياسات تكون ملفاً يعد رأياً تجريدياً بالتأكيد، إلا أنه تجريدٌ من ذلك النوع الذي يألفه الكثير منا. فمن الشائع أن يتم وصف السياسات الخارجية للدول وتحليلها كما لو كان هناك هدفٌ واحدٌ يحفزها، مثل تلك العناصر السياسية المرتبطة والمدعمة والتي تعتمد على بعضها ببعض كما لو كانت ملفات. فعلى سبيل المثال، كان هدف السياسة الخارجية الأمريكية أثناء الحرب الباردة هو احتواء النفوذ السوفيتي. وتشتمل عناصر هذه السياسة على تكوين منظمة حلف شمال الأطلنطي، وتخصيص المعونات الخارجية لقوات الدول الصديقة، والمشاركة في الحرب الكورية، وتطوير القنبلة الهيدروجينية، وتأسيس مشروع مارشال، وعمل معاهدات دفاع مع تايوان واليابان، وجعل الخطط العسكرية ذات طبيعة مركزية. ومن المؤكد أن بعض السياسات قد

تأثرت على نحو فريد بالظروف المحلية والبيروقراطية والإقليمية أو بالظروف التاريخية، ولكن البعض ممن يدرسون السياسة الخارجية الأمريكية، يرى هذه الظروف وكأنها مرتبطة ببعضها بعضاً، وكأنها أيضاً وضعت لتحقيق غايةٍ مشتركة. وقد تم توضيح كيف أن مثل هذه السياسات يعتبرها صانعو القرار متوقفةً على بعضها ببعض بشكلٍ تبادلي من خلال قناعة إدارة أيزنهاور Eisenhower بأن الاعتماد على الردع النووي من خلال مبدأ الرد النووي الشامل سيسمح للولايات المتحدة بتقليل نفقاتها العسكرية. وانطلاقاً من هذه الخلفية من التعميم، لا يبدو أن مفهومنا عن الملف يقع خارج السياق أو غير معتاد.

ويسمح لنا استخدام ملفات السياسة الخارجية بعمل تعميمات ومقارنات هامة في تطوير النظرية. ويسمح مستوى التعميم الذي حققناه بمقارنة سياسات الدولة في أوقات مختلفة، أو بمقارنة الملفات المختلفة للدول المختلفة. ونرغب في أن نكون قادرين على قول عبارات مثل "عندما تصبح الدولة أكثر قوة، فإنها ستحاول تغيير الوضع القائم، بشرط ثبات المتغيرات الأخرى". وقد يكون لهذه العبارات مغزاها على المستوى العام، ولكنها مفيدةٌ أيضاً على المستوى التجريبي Empirical، ولا يحول استخدام مفهوم الملفات دون وجود عبارات وتوقعات أكثر تركيزاً. وبمجرد أن نكون قادرين على تحديد العناصر التي صُممت الملفات لتحقيقها، سيصبح بمقدورنا تحويل العبارات العامة إلى توقعات أكثر دقة. فعلى سبيل المثال (ودون النظر إلى المستقبل البعيد)، فإذا كنا سنقول، وبشكلٍ عام، إن بدء الصراع ومنح المعونات الخارجية تعتبر سياسات جيدة لتغيير سلوك الآخرين، فإن عبارتنا العامة تكون مساويةً لقولنا إن الدول التي تصبح أكثر قوة يحتمل بشكل أكبر أن تبدأ صراعاً وأن تخصص موارد أكثر للمعونة الخارجية، مع ثبات المتغيرات الأخرى. وبعبارة أخرى، بينما يسمح لنا استخدام الملفات بالتعميم، إلا أنه يمكننا أيضا أن نقسمها إلى الأجزاء المكونة لها لتحليل جوانب محددة من السياسات الخارجية للدولة.

وفي النهاية، لا نفترض أن ملف السياسة الخارجية للدولة ثابتٌ أو مستمر. وبالفعل، فإن معظم مناقشتنا في الفصول التالية ستكون موجهةً لتحديد الوقت الذي تغير فيه الدولة ملفاتها، وسنناقش العوامل البيئية التي نعتقد أنها تجعل الدول تقوم بعمل تغييرات هامة في توجهها العام. كما سنقدم أفكارنا عن الطريقة التي تقوم الدول من خلالها بعمل التغييرات التي ترغب فيها. فعلى سبيل المثال، إذا أرادت إحدى الدول تغيير الوضع السياسي القائم في منطقة ما، أو بين هذه الدولة ودولة أخرى، فماذا ستفعل؟. وبعبارة أخرى، ما هي السياسات التي تكون جيدةً في إحداث التغييرات، وما هي السياسات المرتبطة أكثر بتثبيت أو ترسيخ الوضع القائم؟. وبالقيام بهذا، فإننا نستنبط نتائج من نظريتنا وتكون هذه النتائج عامة، وذلك عندما ننسب الأهداف العامة إلى سياساتٍ محددة، كما يمكن أن تكون محددةً بشكلٍ كبير.

وتعمل مكونات ملف السياسة الخارجية للدولة بوصفها متغيراتنا التابعة، وهي الأشياء التي نحاول شرحها.

كما سنحلل العلاقة بين مكونات هذه الملفات، لأن نظرية السلعتين لها بعض النتائج المباشرة والخاصة بإمكانية إحلال السياسة الخارجية. والآن، وبعد تقديمنا لما نرغب في تفسيره، سنقدم ملخصاً قصيراً لمدخلنا- وهي نظرية السلعتين للسياسة الخارجية.

نظرية السلعتين: عرض موجز

بالطبع تفترض نظرية السلعتين أن الدول تسعى وراء شيئين في سلوكها الدولي وسياساتها الخارجية المركبة – وهما تغيير وضع ما Change، والحِفاظ على وضع ما Maintenance، كما توزع موارد السياسة الخارجية بأقصى كفاءة ممكنة لتعظم منفعتها. وتحتوي هذه الجملة البسيطة على المكونات الأساسية للنظرية؛ ولكن، وكما سنوضح، فإنها تؤدي إلى عددٍ كبير من التطبيقات. وسوف نقدم بعض العناصر الأساسية للنظرية.

نحن نفترض أنه يمكن اعتبار المجال السياسي مكوناً من القضايا التي تهتم بها دولة واحدة على الأقل. وبعبارة أخرى، يمكن التعامل مع العالم من خلال نموذج بوصفه فضاءً لقضية ذات أبعادٍ متعددة. ويكون الوضع القائم في وقتٍ معين هو النتيجة الموجودة لجميع هذه القضايا. ومن الواضح أن الدول ستكون سعيدةً ببعض هذه النتائج، وحزينةً بسبب البعض الآخر. ونفترض أن جميع الدول ترغب في حماية جوانب العالم (النتائج في فضاء القضية) التي ترغب فيها. وبالطبع، فإن إحدى هذه النتائج تتمثل في حقيقة مؤداها أنها قائمةٌ وموجودة. وبخلاف هذا، فإنه توجد عدة أشياء مثل الترتيبات السياسية الداخلية المرغوب فيها، وأساليب التجارة والتحالفات القائمة، ومجموعة كبيرة من المكونات الأخرى للوضع القائم التي ترغب الدول في الإبقاء عليها دون تغيير. وفي نفس الوقت، ترغب جميع الدول في رؤية بعض التغييرات في مجموعة النتائج القائمة. ولا تكون جميع الأمور في الشكل الذي ترغب فيه دولة واحدة أياً كانت. كما إنه ليس بمقدور أي دولة تحديد السياسات الدولية والداخلية لجميع الدول الأخرى، الأمر الذي يتيح لجميع الدول القدرة على تخيل عالم أفضل.

ونفترض أن جميع الدول لها أهداف، وأنها تحاول تحقيقها من خلال السياسة الخارجية. ويمكن تصنيف هذه الأهداف باعتبارها متباينةً ومحددةً طبقاً للنمط الذي تعكسه عناية الشخص القائم بالتصنيف، إذ يمكن اعتبار أن جميع الدول تحاول ضمان منع الانتشار النووي، وزيادة الاحترام الدولي لحقوق الإنسان، وحماية البيئة، ودعم القوى الديمقراطية، وزيادة متوسط عمر المواليد الجدد، وإضعاف اقتصاديات الدول الأعداء، وما إلى ذلك. على أن التركيز على مجموعة ضخمة من الأهداف والسياسات المحددة التي يمكن أن تتبعها الدول يؤدي إلى استحالة التنظير واستحالة صياغة مقولات عامة. ومن ثم، فبدلاً من ذلك، يمكننا تعميم أهداف الدول بقدر منفعتها وفائدتها الممكنة. وبدلاً من أن نقول إن الدول لديها العديد والعديد من الأهداف (حيث تتعدد الأهداف بتعدد القضايا) أو إن الدول لديها هدفٌ واحد (إما زيادة الأمن وإما القوة على سبيل المثال)، فإننا نعتقد

أن من المفيد التعميم إلى درجة القول بأن الدول تتابع هدفين[٢] يعد هو الأكثر بساطة والأكثر إفادة. وبالتحديد، فإننا نقوم بالتعميم لنقول إن الدول تستخدم سياساتها الخارجية لحماية مكونات الوضع القائم التي ترغبها ولتغيير المكونات التي لا تستحبها. كما نعتبر أن التصرفات المُوجهة لحماية النتائج القائمة هي التي تسعى لتحقيق هدف الحفاظ Maintenance، ونعتبر أن التصرفات المصممة لتغيير جوانب الوضع القائم هي التي تسعى لتحقيق هدف التغيير Change. وتقرر نظريتنا أن أفعال السياسة الخارجية تكون موجهةً إما لدعم عناصر محددة في الوضع الدولي القائم وإما لتغييرها.

ومن شأن أي تحليل للسياسة الخارجية أن يعزو، ضمنياً أو صراحةً، الأهداف إلى الفاعلين القائمين بصياغتها. ونظراً لأننا نرغب في تطوير نظريةٍ عامةٍ بسيطة ومفيدة، افترضنا أن الدول لها هدفان وهما الحفاظ والتغيير. ويتأثر اختيار وتفضيل القادة لأي من الهدفين بالعديد من العوامل، ولكن يجب أن تكون القدرة الفعلية للدولة على تحقيق التغيير المرغوب، أو الحفاظ المنشود، أحد الاعتبارات الهامة في تحديد السياسة التي يتم تبنِّيها. ومن بين أهم العوامل البيئية التي تؤثر على فعالية متابعة الدولة لأهدافها هي الإمكانات القومية للدولة. ونفترض أن فعالية الدولة في متابعة التغيير أو الحفاظ تتباين تبعاً لإمكاناتها النسبية. وليس من المستغرب أن الدول التي لديها موارد أكثر، تكون قادرةً على تحقيق أهداف التغيير والحفاظ بشكل أفضل وأكثر من الدول الأقل في الموارد. ومع ذلك، نتوقع أن نرى اختلافاً بين الدول الأقل قدرةً، والدول الأكثر قدرةً من خلال التركيز النسبي لكل منهما على التغيير في مقابل الحفاظ وذلك لسبب بسيط. فبالتحديد، نحن نحاول أن الحفاظ على الوضع القائم أسهل من تغييره. ويعني هذا أن الدول الأكثر قدرةً سيكون بإمكانها تحقيق التغيرات المطلوبة في الوضع القائم بشكلٍ أفضل نسبياً مقارنةً بالدول الأضعف، والتي تكون لها ميزةٌ نسبية في الحفاظ على هذا الوضع. ويدل هذا الافتراض البسيط والمعقول، والذي يمكن الدفاع عنه من وجهة نظرنا، على العديد من الأمور. يأتي في مقدمتها أننا نتوقع أن نرى أن الدول الأكثر إمكاناتٍ ستكون أكثر نشاطاً في تغيير الوضع الدولي القائم من الدول الأضعف، والتي يتوقع منها بدورها أن تقوم بتخصيص جزء أكبر من مواردها للسياسات التي تناسب الحفاظ على الوضع القائم. وبالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تقوم الدول التي تكتسب قدراتٍ نسبيةٍ جديدة بتخصيص نسبة أكبر من مواردها الجديدة لتغيير الأحوال أكبر من التي كانت تخصصها من قبل، كما ستبدي تركيزاً أكبر على السياسات التي تناسب إحداث التغييرات بشكل أفضل.

وفي الفصل التالي، سوف نشرح ونعمل على تبرير افتراضات النظرية بالكامل. وسوف نقدم الأساس المنطقي الذي ينقلنا من هذه الافتراضات البسيطة والقليلة إلى استنتاجات النظرية. وسوف نبذل جهداً معقولاً في استنتاج النتائج الضمنية التجريبية لهذه النظرية، ومن ثم يمكن أن نُخْضِعها للاختبار. وبعد تلخيص مكونات نظرية السلعتين، سوف ننتقل الآن إلى وصف مختصر لبعض سماتها وخصائصها.

السمات المميزة لنظرية السلعتين

إن مهمتنا في هذا الجزء هي أن نلقي الضوء على بعض السمات الأساسية أو الضمنية لنظرية السلعتين. كما سيتركز اهتمامنا في هذا الكتاب على النظرية وما تخبرنا به عن الطريقة التي تعمل بها العلاقات الدولية ؛ إننا لا نميل في الحقيقة إلى الدخول في مناقشة ذات طبيعة معرفية. وعلى الرغم من ذلك، ولأن نظرية السلعتين تقدم رؤية للعلاقات الدولية تختلف عما يألف الكثير من القراء، فإننا نود أن نوضح بشكل موجز مواقف النظرية بشأن حالاتٍ متنوعة.

أولاً : تعد نظرية السلعتين نظريةً مجردةً وعامة. فلا يحركها دافع الرغبة في تفسير وفهم السياسة الخارجية لدولةٍ واحدةٍ فقط أو نمطٍ واحدٍ من السلوك. فبدلاً من ذلك، يتمثل هدف النظرية في فهم العوامل التي تؤثر على ملفات السياسة الخارجية لكل الدول في كل العصور. وهذا الأمر هو ما يجعل نظرية السلعتين قابلةً للتطبيق بشكلٍ واسع، بالإضافة إلى أنه يزيد من مداها بشكلٍ كبير. وسوف نقوم، في الفصول القادمة، بتحليل الاتجاهات العامة في السلوكيات الدولية للدولة، مثل الاتجاهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، والاتجاهات العامة للسياسة الخارجية الصينية منذ عام ١٩٤٩. كما يمكن أن تساعدنا النظرية على تحليل قرارات سياسية خارجية معينة يصعب فهمها من خلال استخدام أدواتنا النظرية المألوفة في تحليل العلاقات الدولية. هذا بالإضافة إلى أننا نستطيع أن يكون لدينا توقعاتٌ دقيقة نسبياً حول سياساتٍ معينة، مثل إثارة النزاع وتشكيل التحالف، كما يمكن للنظرية أن توضح لنا كيف يُتوقع أن تؤثر التغيرات الحادثة في سياسة واحدة على السياسات الأخرى.

ثانياً : جديرٌ بالذكر أن نظرية السلعتين لا تقدم أي بيان حول طبيعة النظام الدولي. ومع ذلك، فإننا نفترض أنه لا توجد سلطة رئيسية قادرة على فرض اتفاقيات أو معايير. قد تكون الدولة قادرةً على الوصول إلى اتفاقيات ترضي الطرفين فيما بينها (مثل تكوين تحالفات وتأسيس المنظمات الدولية)، وقد يكون لديها الأسباب المبررة للالتزام (أو عدم الالتزام) بهذه الاتفاقيات. ولكن حدوث التعاون أو التنسيق يمكن ويجب أن يتم تفسيره بحيث يكون متفقاً مع المصلحة الذاتية للفاعلين وليس أمراً مفروضاً من سلطة عليا فوق قومية.

ثالثاً : تشترك الواقعية بالطبع في هذا التأكيد على الوحدات التي تكون النظام. كما ترى الواقعية الجديدة النظام الدولي فوضوياً بشكل أساسي، إلا أنها ترى أن هيكل وتوزيع القوة (مثل الثنائية القطبية مقابل تعدد الأقطاب) داخل النظام يفرضان قيوداً على سلوك الدولة.[٣] بيد أن نظرية السلعتين لا تقدم شيئاً عن متغيرات مستوى النظام وتأثيرها على سلوك الوحدات. فما تؤكد عليه النظرية هو سلوك الفاعلين، أي الدول ؛ فالنظرية تركز على الوحدات. كما ترى النظرية أنه من البديهي أن تكون النتائج السياسية المرصودة هي نتيجةٌ

للعواقب، المتعمدة أو غير المقصودة، المترتبة على تصرفات الفاعلين الذين يسعون وراء مصالحهم الذاتية. ويعني هذا التركيز على الوحدات أن بعض السمات، مثل مستوى القدرات القومية الخاصة بتلك الوحدات، والتغير في هذه القدرات، تتخذ موضعاً مركزياً بالنسبة للنظرية. وهناك بعض السمات الأخرى التي يفترض أنها لا تلعب دوراً هاماً في تحديد سلوك الدول، أو تلك السمات التي لا نستطيع أن نقدم بشأنها بياناتٍ عامة في الوقت الحالي.(٤)

رابعاً: تتسم هذه النظرية بالعمومية، وإن كانت أيضاً قابلةً لإثبات الخطأ، وهذه ميزة مهمة بالنسبة لأية نظرية جيدة. فعلى سبيل المثال، تفترض نظرية السلعتين، أن الدول التي تتنامى قوتها يحتمل بدرجةٍ أكبر أن تتبع سياسات تنشد التغيير مقارنةً مع الدول التي تتناقص قوتها أو تلك الدول التي لم تتغير قوتها. وقد قمنا بتعريف المبادرة بإثارة الصراع على أنها سياسة تنشد التغيير. فلو أننا وجدنا أن الدول التي تزداد في القوة ليس لديها أعلى معدل للمبادرة بإثارة الصراع، كان لنا أن نستنتج أن نظرية السلعتين خاطئة.

وفي الواقع، أننا رصدنا بعض الأمثلة في هذا المجلد حيث كانت الافتراضات الناشئة عن هذه النظرية غير مدعمة. وعلى الرغم من ذلك، لا نستطيع أن نستنتج جزئياً بأن هذه النظرية خاليةٌ من أية ميزة نظراً لعدد الافتراضات، غير البديهية غالباً، والمدعمة بالدليل. وبالفعل، نحن نزعم أنها تمثل جزئياً تقدماً على نظريات السلوك الدولي المستخدمة بشكل واضح وعلى نطاق واسع، لأنها بالتحديد، ولحسن الحظ، تخطئ في تنبؤاتها. إن الاعتراف عندما تكون نظرية الشخص خاطئةً، بدلاً من تحويرها لشرح بعض الظواهر الملاحظة، يعد أمراً جوهرياً لتطور المعرفة. ذلك إن تناول ومواجهة المشكلات التي تم الكشف عنها تمثل بالطبع موضوعاً لعمل قادم.

وفي النهاية: يمكن لنظرية السلعتين أن تقدم توقعاتٍ جديدة عن إمكانية إحلال السياسة الخارجية. وبعبارة أخرى فإنه من الممكن لهذه النظرية أن تقوم بأكثر من مجرد تفسير كيفية تأثير البيئة على السياسة في وقتٍ من الأوقات. كما أن النظرية تفترض بأن بعض السياسات هي الأفضل في إحداث التغيير والبعض الآخر هو الأفضل في الحفاظ على بعض أجزاء الوضع القائم، وهي تفترض (مع الاحتفاظ بالتعريفات المتعارف عليها للعقلانية) أن الدول تختار السياسات الأكثر فعالية لإنجاز مجموعة أهدافها، وتفترض بأن الدول تختار أكثر السياسات كفاءةً لتحقيق أهدافها، كما أنها تتكلم أيضاً عن العلاقات بين سياستين، أو بين مجموعة سياسات. وللمرء أن يتذكر أن الفهم التقليدي لإمكانية الإحلال يقرر أنه كلما زادت الموارد الممنوحة لسياسةٍ ما، فإن الموارد المخصصة لكل السياسات الأخرى تتناقص.. وتذكر نظرية السلعتين في مفهومها لإمكانية الإحلال بأنه ينبغي علينا معرفة شيئين عن السياسة قبل أن نستطيع التنبؤ بتأثير المخصصات المتزايدة لها، هما:

أولاً: يجب أن نعرف سبب إعطاء المزيد من الموارد لسياسةٍ ما: هل هي أكثر كفاءةً في تحقيق أهدافها مقارنةً بسابقتها؟ وهل تقدر الدولة الفائدة المترتبة على انتهاج هذه السياسة بأكثر من سابقتها؟ أو ما إذا كانت الموارد

الإجمالية التي تخصصها الدولة للسياسة الخارجية قد زادت؟.

ثانياً: نحتاج أن نعرف ما هي الفائدة التي يعد اكتسابها أكثر ملاءمةً لهذه السياسة. وتعتمد تنبؤات النظرية فيما يتعلق بالتأثيرات على السياسات الأخرى على ما تقدمه السياسات الأخرى، بمعنى هل تقدم السياسات الأخرى نفس الفائدة أم تقدم فائدةً مختلفة. وبرؤية الدول بينما تنشئ ملفاتها، أي المزج بين سياساتٍ محددة، فمن الممكن أن توضح النظرية كيف يُتوقع لإمكانية الإحلال أن تعمل.

خطة الكتاب

يواصل الكتاب الشرح بالطريقة التالية: يشرح الفصل التالي النظريةَ موضحاً بعض التفاصيل. ثم نناقش عدداً من القضايا المتعلقة بالمفاهيم، ونحدد افتراضاتنا الرئيسة، ونوضح الحجج التي تستند إليها تلك الافتراضات. ونذكر أيضاً بعض التطبيقات المشتقة من النظرية، ونعرض أيضاً العديد من الفروض التجريبية التي من الممكن توضيحها. وهدفنا في الفصل الثاني هو جعل النظرية سهلة وجذابة. ولهذا الهدف، قضينا بعض الوقت لإيضاح نقطة مؤداها أن هذه النظرية بسيطة إلى حدٍ ما، وأن افتراضاتها عن العلاقات بين المفاهيم (مثل القوة والقدرة على أن تسعى لإحداث التغيير) بسيطةٌ شأن أي نظرية تنطوي على فاعلين ينشدون تحقيق أهداف متعددة قابلة للتحقيق. ونزعم أيضاً بأن القيمة الأولى لهذه النظرية هي اتساع نطاق السلوكيات التي يمكن شرحها.

ويبدأ الفصل الثالث بتناول تطبيق لبعض أطروحات نظرية السلعتين. ونطبق النظرية على الأنماط العامة للسياسة الخارجية لدولةٍ واحدة خلال فترة ممتدة من الوقت، وتحديداً على السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية. وتتضمن هذه الحالة ثروةً من المادة التاريخية التي ستكون مألوفةً للعديد من القراء. وهدفنا ليس تقديم معلوماتٍ تاريخية جديدة وإنما توضيح كيفية فهم وتفسير هذه النظرية للأنماط العريضة للسياسة الخارجية الأمريكية. سنناقش على سبيل المثال كيف أن النظرية لا ترى الولايات المتحدة كقوةٍ موجهةٍ للحفاظ على الوضع القائم بل تعدها أكثر الدول سعياً لإحداث التغيير في العالم بعد عام ١٩٤٥م.

وسنوضح كيف أن الإجماع بشأن السياسة الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة لم يكن، كما يعتقد الكثيرون، نتيجةً للحاجة إلى احتواء التوسع السوفيتي بقدر ما كان نتيجةً لقوة الولايات المتحدة التي وفرت للسياسة الخارجية الأمريكية القدرة على تحقيق الأهداف المرغوبة لأعداد كبيرة من الناخبين المحليين. فقد استشعر الرضا هؤلاء الذين يرغبون في الحفاظ على السيطرة الأمريكية، وأولئك الذين يرغبون أيضاً في إبقاء الاتحاد السوفيتي في وضع حرج، وهؤلاء الذين أرادوا إيجاد الأرض الخصبة للأعمال الأمريكية خصوصاً في أوروبا. وكلما قلت القوة النسبية للولايات المتحدة كلما صار بمقدورنا أن نتنبأ بتداعي الإجماع حول سياستها الخارجية. وقد وقع

الأمريكيون في جدالٍ خاصةً بعد تجربة فيتنام حول ما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة إبقاء تركيزها على مقاومة الاتحاد السوفيتي أم إعادة توجيه سياستها لتحقيق تنسيق اجتماعي واقتصادي دولي أكبر. وقد عكس هذا الجدل حقيقة أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على الوفاء، وفي ذات الوقت، بمطالب هؤلاء الذين يرغبون بأن تقوم السياسة الأمريكية بإحداث تغييرٍ في النظام الدولي ومطالب أولئك الذين يرغبون بأن تحمي الولايات المتحدة الجوانب الإيجابية للوضع الدولي القائم. ونأمل بأن يوضح إعادة تفسير السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب مميزات نظرية السلعتين بالإضافة إلى تقديم رؤية أفضل وأكثر علمية لتلك الفترة التاريخية.

ونطبق في الفصل الرابع النظرية على مواقف مختلفة لنرى كيف أنها توضح الأحداث التي تبدو متناقضة في العلاقات الدولية، وكيف أنها مفيدةٌ للتحليل الكمي لأنماط السياسة الخارجية للدولة. ونقوم بهذا لتوضيح مدى التحليلات والاستخدامات التي يمكن وضع النظرية فيها. ونطبق النظرية بالخصوص على موقف قبول دولة كبيرة مثل روسيا لبنود مجحفةٍ للغاية في مفاوضات لإنهاء مشاركتها في الحرب العالمية الأولى. ومن ثم فإن معاهدة برست ليتوفسك Brest-litovsk مثيرةٌ للانتباه حيث إن روسيا السوفيتية كانت مستعدةً لإنهاء الحرب مع ألمانيا حتى على حساب نسبة كبيرة من أراضيها وحوالي ٢٥٪ من سكانها. وهذه المعاهدة مهمةٌ ومفيدة بالنسبة لنا لأننا نعلم قدراً كافياً عن المناقشات بين قيادة البولشفيك Boishevik التي دفعت إلى إبرام اتفاقية برست ليتوفسك Brest- litovsk، ومن الممكن تحليل وفهم الخلاف بين الأجنحة الثلاثة التي تمثل فصائل القيادة، والتي كان يتزعمها لينين Lenin، وتروتسكيTrotsky، وبوخارين Bukharin، من خلال نظرية السلعتين.

ونناقش في الحالة الثانية موقف دولةٍ صغيرة قامت باتخاذ إجراءات وهي تعلم أن النتيجة النهائية من الممكن أن تكون إنهاء تحالفها مع الدولة الأكبر. فقد جاءت نهاية التحالف بين نيوزيلندا والولايات المتحدة في عام ١٩٨٥م إثر انتخاب الحكومة الجديدة في نيوزيلندا والتي وضعت قيمة أكبر لاستقلالها عن الولايات المتحدة فيما يتعلق بشؤونٍ سياسيةٍ محددة بدرجةٍ تفوق سابقتها. ويعتبر هذا التحالف مثالاً مفيداً حيث إن بعض المداخل التي تسعى لفهم السياسة الدولية واجهت صعوبةً في شرح كلٍ من سبب وجود مثل هذا التحالف غير المتكافئ من ناحية (على حد تعبير مورو)[٥]، ومن ناحية أخرى تفسير سبب عدم وجود العديد من هذه التحالفات فيما بعد. تقوم النظرية بوظيفة جيدة وهي شرح كلٍ من سبب وجود التحالف، ولماذا من الممكن أن تقرر دولة صغيرة أن العضوية في مثل هذا التحالف لم تعد لها قيمة. وفي النهاية، يلقي الفصل الرابع الضوء على السياسة الخارجية الصينية منذ عام ١٩٤٩م مستخدماً العديد من التحليلات الإحصائية. وغرضنا من هذا التطبيق هو الوصول إلى بعض التنبؤات عن التوجهات العامة في السياسة الصينية انطلاقاً من العديد من العوامل البيئية التي توضحها النظرية. ونأمل أن يوضح الفصل الرابع مدى قيمة وتفاوت استخدامات النظرية.

وبعد تخصيص فصلين كاملين لاستخدامات وتوضيح النظرية، نقدم الصياغة الرياضية والبيانية لنظرية السلعتين في الفصل الخامس. ويوفر هذا الفصل توجيهاً ومنطقاً أكثر دقةً للتحليلات الإحصائية الخاصة بالفصلين التاليين، كما يجعل افتراضاتنا أكثر تحديداً ويجعل المنطق المستخدم لاستنتاج الفروض أكثر وضوحاً. قد يكون الفصل مرهقاً للبعض ولكننا نعتقد أنه يستحق قليلاً من الجهد لأننا نعتقد أن إحدى النتائج الواضحة التي سيبعد عنها القراء هي أن هذه النظرية بسيطةٌ في مكوناتها ومنطقها. وسنناقش هذه النقطة مراراً خلال هذا المجلد، ولكنها لن تكون واضحةً أكثر من وضوحها في الفصل الخامس.

ويقدم الفصل السادس تحليلاتٍ إحصائيةٍ لبعض الفروض المشتقة من النظرية. فعلى سبيل المثال، نقوم بإلقاءِ نظرةٍ على نتائج عامل بيئي واضح، ألا وهو القدرات القومية، على معدل مبادرة الدول بإثارة الصراع الدولي وردها المتبادل عليه. ومع ذلك نجد أشياءً مثيرةً للدهشة برغم تنبؤ النظرية بها. فعلى سبيل المثال، وتوافقاً مع توقعاتنا، نجد أن الدول الأقل قوةً تكون احتمالات ردها على الصراع أكثر مقارنةً بالدول الأقوى. ونقوم أيضاً باختبار تجريبي لبعض تطبيقات النظرية بشأن إمكانية إحلال بدائل السياسة الخارجية. ونلقي نظرةً على كيفية تأثر مخصصات المعونة الخارجية بسياساتٍ مثل عضوية التحالف والنفقات العسكرية العامة والتورط في الصراع الدولي. وسنوضح أن القابلية للإحلال أكثر تعقيداً مما يعتقد غالباً وأن تطبيقات صياغة النظرية للقابلية للإحلال مُؤيَّدة.

ويدرس الفصل السابع قابلية السياسة الخارجية للإحلال بتفاصيل أكثر، ويقوم بذلك مستخدماً طريقتين: أولاً، هناك مجموعة من التحليلات الإحصائية التي تتعلق بنتائج الانضمام إلى تحالفاتٍ على الجوانب الأخرى لملفات السياسة الخارجية للدولة. إن أحد الأهداف الرئيسة لهذا التحليل هو توضيح التأييد القوي للاستنتاجين الجوهريين للنظرية واللذين يتعلقان بالقابلية للإحلال: ويشير الأول إلى تأثر أشكال الإحلال بالكفاءة النسبية التي من خلالها تُنتج سياساتٌ محددةٌ إما التغيير وإما الحفاظ. وتوضح الثانية أن التأثيرات على سياسةٍ ما؛ ولنسميها "أ"، والمتعلقة بتخصيص موارد أكبر لسياسةٍ أخرى، ولنطلق عليها "ب"، ترتكز على الدافع لزيادة الموارد المخصصة للسياسة "ب" في المقام الأول. ويقدم الفصل السابع أيضاً دراسة حالة لأزمة قناة السويس عام ١٩٥٦. فمن المفيد لنا قضاء بعض الوقت لدراسة هذه الأزمة حيث إن أحد استنتاجات نظريتنا أن عضوية التحالف تسمح للدول بمتابعة أهداف سياساتها الخارجية بنشاط أكثر، ولا يتوقف تأثير هذه العضوية على تقييد سلوك الدولة. فعادةً ما تُعرض نهاية أزمة قناة السويس بوصفها تتبعاً للإصرار الأمريكي على أن تقوم حليفتاها، وهما بريطانيا وفرنسا، بالانسحاب من مصر. ربما يكون الأمرُ كذلك، بيد أن فحصنا للحالة يوضح أنه لولا تحالفهما مع الولايات المتحدة لكانت بريطانيا وفرنسا (وإسرائيل) غير قادرات عسكرياً وسياسياً على شن غزوهم على قناة السويس من حيث المبدأ. ووفقاً لمصطلحات نظريتنا، فإن هذا التحالف مع الولايات المتحدة القوية قد زود بريطانيا وفرنسا بالموارد

والقدرة على الحفاظ على الوضع القائم، وأتاح لهما الفرصة والرغبة لزيادة فرص تغييرهم لهذا الوضع. وعلى ذلك فإنه ما كان للحرب ضد مصر أن تقع دون تحالف هذه الدول مع الولايات المتحدة.

ونوضح في الفصل الأخير، أن نظرية السلعتين تمثل تقدماً في تحليل العلاقات الدولية. ونعتقد أن التكلفة المبدئية للنظرية، وهي فقدان سمة الشح في النظرية (فيما يتعلق بعدد الأهداف التي تنشدها الدولة)(❖) ، أقل واقعيةً بكثير عما تبدو عليه من أول نظرة. ونوضح أن حزءاً من هذا سببه أن الواقعية والواقعية الجديدة أقل تحديداً في هذا الصدد حيث إنهما غير كاملتين بالدرجة التي تحتاجان إليها. ونوضح أن نظرية السلعتين محددةٌ وبسيطةٌ بقدر الإمكان. ونفترض أن الدول تتابع أهدافها المتعددة في سلوكها الدولي. ونقول بأن الكمال المنطقي والزيادة في القوة التجريبية الشارحة أكثر من أن تُعد مبرراً لنظرية السلعتين. وفي النهاية فإننا نرجو موافقة القارئ. وننتقل الآن لوصف نظرية السلعتين.

الهوامش

(١) طبقاً لكتاب الواقع العالمي ٢٠٠٢م الصادر عن وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA'S World Fact Book, 2002، يبلغ عدد سكان الدنمارك حوالي ٥,٤ مليون، ويقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٢٨,٠٠٠ دولار أميركي ؛ ويبلغ عدد سكان إسرائيل ستة ملايين ويقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٢٠,٠٠٠ دولار أميركي. انظر: http://www.cia.gov/cia/publications

(٢) على نحو ما نجادل في كل مكان، فإن الأمر الأساسي الجدير بالاعتبار والخاص بتفسير أية خيارات من تلك التي تنطوي على إنفاق للموارد (والتي بالتأكيد تميز قرارات السياسة الخارجية) يتمثل في فهم التسويات التي ينبغي على صانعي القرار القيام بها بشأن الأمور التي يقدرونها. ويقتضينا مثل هذا الأمر افترض وجود شيئين على الأقل لهما أهمية. ومن ثم، فإن الشيء الخاص بنا هو طرح تلك النظرية الأبسط التي تتيح دراسة هذه التسويات.

(٣) Kenneth N. Waltz; *Theory of International Politics, Reading*, (MA: Addison-Wesley, 1979).

(٤) لقد قمنا في عملٍ سابق، على سبيل المثال، بالتمييز بين النظم السياسية الاستبدادية والبرلمانية والرئاسية في تطبيق نظرية السلعتين: انظر:

"For Love or Money: Alliances and Domestic Politics." Paper delivered at *The Annual Meeting of* - T. Clifton Morgan, and Glenn Palmer; *the International Studies Association*, San Diego, 1996.

ومن ثم، فإننا نأمل في العودة إلى هذا الأمر وتطبيقه على الأبنية السياسية الداخلية، إلا أن العمل الحالي قد افترض أن الترتيبات السياسية لها تأثيرٌ ضئيل جداً على السياسة الخارجية.

(٥) James D. Morrow;. "Alliances and Asymmetry: An Alternative to the Capability Aggregation Model of Alliances." *American Journal of Political Science, Vol.* 35, 1991, PP. 904-933.

(❖) ما بين القوسين إضافة من المترجم لتوضيح المعنى.